بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الجهاز المركزي للإحصاء
مكتب الوكيل

نبذة مختصرة
عن الإحصاءات الحيوية في اليمن

د. عبد الحكيم العبيد
وكيل الجهاز المركزي
للإحصاء

Email : Cso1@y.net.ye
الموقع الالكتروني : www.cso-yemen.org

نوفمبر 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
الجهاز المركزي للإحصاء

الإحصاءات الحيوية في اليمن

مقدمة

تعتبر الجهة المسئولة عن الإحصاءات الحيوية في اليمن هي مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني ، وتتبع وزارة الداخلية ، وعادة ما يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بنشر بيانات الإحصاءات الحيوية سنوياً في كتاب الإحصاء السنوي ، ولأهمية تلك الإحصاءات فقد حرص الجهاز على أن يخصص فصلاً كاملاً للإحصاءات الحيوية يتضمن أهم المؤشرات الخاصة بواقعات المواليد والوفيات المسجلة بحسب النوع ، وكذا إجمالي عدد البطائق الشخصية والعائلية التي تصدرها المصلحة ، وتعد هذه البيانات من البيانات التي تعاني من قصور ونقص في شموليتها وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء بإستبعاد البيانات الخاصة بحالات الزواج والطلاق لضعفها الشديد وعدم منطقيتها ، كما قام الجهاز المركزي للإحصاء بحث مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني على تحسين هذه البيانات .

أولا : مشكلة الإحصاءات الحيوية في اليمن :-

يعود القصور الكبير في الإحصاءات الحيوية في اليمن إلى ضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية المتاحة لمصلحة الأحوال المدنية بالإضافة إلى القصور في الجوانب التشريعية التي تنظم عمل المصلحة، وكذلك هناك تدنى في مستوى التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى ضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية الإحصاءات الحيوية وبالتالي عدم اهتمامهم بتسجيل الواقعات الحيوية في ظل عدم وجود جزاءات على المتخلفين عن القيد لتلك الواقعات .

ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه الإحصاءات الحيوية في اليمن على النحو التالي :-

1. وجود قصور في قانون الأحوال المدنية والسجل المدني رقم (23) لسنة 2003م ولائحته التنفيذية واللائحة التنظيمية للمصلحة .
2. وجود قصور في الجوانب التنظيمية للعمل الإداري ،سواء على مستوى ديوان المصلحة أو على مستوى المحافظات والمديريات .
3. ضعف العلاقة وإنعدام التنسيق مع الجهات المبلغة عن واقعات الأحوال المدنية
4. قصور في الكادر البشري من حيث الكم والكيف حيث لا توجد تغطية لفروع المصلحة على مستوى المديريات بالإضافة إلى ضعف الكادر الحالي في التعامل مع البرامج التطبيقية للعمل الآلي الذي تطمح المصلحة إلى تعميم إستخدامه في مختلف الفروع.
5. ضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية تسجيل واقعات المواليد والوفيات والزواج والطلاق واستخراج الشهادات العائلية والشخصية .
6. ضعف التجهيزات الفنية والمادية في كافة فروع المصلحة وعلى الأخص في الجوانب الآلية نظراً لعدم توفر شبكة ربط آلية بين إدارات المصلحة والمركز الرئيسي، وكذا مع الفروع بالمحافظات ومع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة .

ثانياً : الصعوبات الرئيسية التي تواجه إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني

في إطار تشخيص الصعوبات التي تواجه أعمال مصلحة الأحوال المدنية في كافة فروعها ومكاتبها ، تم في إطار إستراتيجية تطوير وتحديث الأحوال المدنية والسجل المدني تحديد الصعوبات الرئيسية التي تعاني منها إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية ، والجدول رقم (1) يبين بأن مشكلة عدم التنسيق مع الجهات الأساسية والفرعية تأتي في المرتبة الأولى بين مختلف الصعوبات ، بنسبة (30.2%) ، ثم مشكلة قصور التوعية بنسبة 26.5%، تليها مشكلة عدم طلب الجهات وثائق السجل المدني ، ثم شحة الإمكانات .

جدول رقم (1)
الصعوبات الرئيسية لدى إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني

البيان	النسبة المئوية
عدم التنسيق مع الجهات الأساسية والفرعية	%30.2
قصور التوعية	%26.5

قصور الجهات في طلب وثائق السجل المدني	%14.0
شحة إمكانيات العمل	%13.0
صعوبة التنقل بسبب (البعد- وعورة الطريق)	%6.2
انتشار الأمية	%2.5
نقص الإثباتات المقدمة	%1.6
تدني المستوى المعيشي	%1.3
عدم وجود كوادر مؤهلة	%1.0
فرض الرسوم على استخراج الوثائق الرسمية	%1.0
عدم تطبيق غرامات مالية على المخالفين	%0.9
عدم انتشار البطاقة الآلية	%0.9
الهجرة	%0.9

ثالثاً : الصعوبات الثانوية التي تواجه إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني .

يبين الجدول رقم (2) الصعوبات الثانوية بحسب الأهمية ، حيث جاءت مشكلتي نقص الإمتيازات المادية والمعنوية وقصور الإمكانيات في المقدمة بنسبة 11.1%

جدول رقم(2)

الصعوبات الثانوية لدى إدارات (مكاتب) الأحوال المدنية والسجل المدني

البيان	النسبة المئوية
نقص الإمتيازات المادية والمعنوية	%11.1
قصور في الإجراءات	%11.1
قصور في التخطيط والمتابعة مع المصلحة	%4.9
عدم وجود مندوبين من الأحوال المدنية في مراتب أدنى	%6.2
لا يوجد سجل أسرة لكل رب أسرة	%6.2
عدم الربط بين الواقعات الحيوية المختلفة	%3.7
عدم وجود كادر نسائي	%3.7
إغلاق الفرع	%3.7
تأخير صرف البطاقة الآلية	%3.7
الثأر	%2.5
عدم تفعيل قانون الأحوال المدنية	%2.5
عدم الفصل بين التسجيل المبكر والمتأخر	%1.2
عدم وجود نيابة عامة	%1.2
عدم توثيق الطلاق	%35.8
نقص المراكز الصحية	%1.2

توقف صرف البطاقة الشخصية اليدوية	%1.2

رابعاً : المعالجات :-

تبنت مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مشروع إستراتيجية شاملة لتحديث وتطوير الأحوال المدنية والسجل المدني تهدف إلى تحديث وتطوير جميع أجهزة المصلحة لتحسين إدارة خدمات الموظفين بالسرعة والجودة المناسبة وبأقل التكاليف ، وذلك خلال الفترة (2008-2015م) ، وترتكز غاياتها على محوريين :-

المحور الأول : شمولية التسجيل والإحصاء ، من خلال زيادة نسبة التسجيل بنسب مرتفعة بحلول عام 2015م ، وذلك للأنشطة التالية :-

1. زيادة نسبة تسجيل واقعات (المواليد ، الوفيات ، الزواج ، الطلاق) بالنظام الآلي
2. زيادة نسبة البطائق العائلية والشخصية الصادرة بالنظام الآلي .
3. زيادة نسبة تسجيل اليمنيين في الخارج .
4. نشر الإحصاءات الحيوية وإصدار الدراسات الديمغرافية بنهاية الفترة .

المحور الثاني : إستيعاب الإحصاءات الحيوية في مجال التنمية والخدمات من خلال مايلي :

1. العمل على الاستفادة من الإحصاءات الحيوية والدراسات الديمغرافية في الخطط والبرامج التنموية .
2. تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية .
3. تسهيل خدمات المواطنين .
4. ربط البطائق الشخصية والعائلية بمصدر الخدمة .

ولتحقيق أهداف الإستراتيجية خلال الفترة حددت المعالجات المقترحة بالمجالات الرئيسية التالية :-

1- البناء التنظيمي :

وشمل مايلي :

أ- التشريع

ب- تفعيل الإدارة

ج- تنظيم العلاقة مع الجهات المبلغة عن واقعات

د- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمنظمات .

2- البناء المؤسسي :

وشمل مايلي :

أ- الكادر وتكوين القدرات

ب- التوعية والإعلام

ج- المباني والأثاث ووسائل العمل

د- النظام الآلي

وقد تبنت الإستراتيجية تحديد المهام والإجراءات والبرامج المطلوبة من قبل الجهات المعنية لتنفيذ الإستراتيجية سواء كانت حكومية أو منظمات محلية أو دولية .

انتهى ،،،

د. عبد الحكيم العبيد
وكيل الجهاز المركزي للإحصاء
الجمهورية اليمنية